



أغسطس 2020

WORLD  
ECONOMIC  
FORUM

مؤشر

التنافسية

العالمي

THE GLOBAL COMPETITIVENESS INDEX (GCI)

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

"ملتزمون بتحسين وضع العالم."

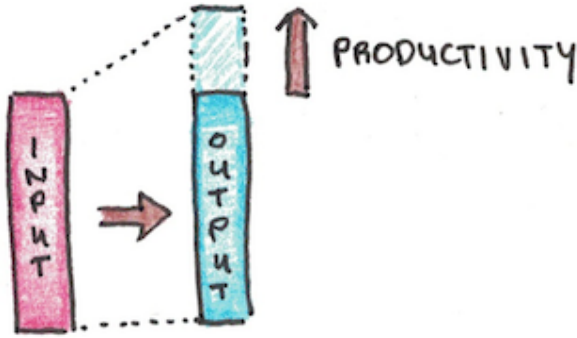
## مقدمة

يتولى المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) دراسة وتحليل القدرة التنافسية للدول منذ ما يقرب من ثلاثة عقود. فمنذ عام 1979، تقوم التقارير السنوية للتنافسية العالمية بتحليل العوامل التي تُمكن الاقتصادات الوطنية من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وازدهار طويل الأجل. ومع مرور الوقت، شهدت المنهجية المستخدمة لتقييم القدرة التنافسية الوطنية تطورات ضرورية لتأخذ في الاعتبار أحدث الأفكار حول العوامل الدافعة للقدرة التنافسية والنمو. وفي عام 2004، قدم المنتدى الاقتصادي العالمي ما يعرف بـ "مؤشر التنافسية العالمي (GCI)"، وهو مؤشر شامل لقياس القدرة التنافسية الوطنية، ويعمل على دمج أسس الاقتصاد الكلي والجزئي للتنافسية المحلية في معيار واحد.

## مفهوم التنافسية وفقاً لمنظور المنتدى الاقتصادي العالمي

القدرة التنافسية هي مؤشر مباشر للإنتاجية، وهي العامل الأساسي لدفع النمو والكفاءة ومستويات الدخل، وبالتالي رفاهة الفرد. ووفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، يمكن تعريف التنافسية بطرق مختلفة؛ فقد يتم تعريفها على أنها "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية دولة ما"، أو على أنها "مدى تمكّن دولة ما من إنتاج وبيع المنتجات/الخدمات التي تناسب جودة الأسواق بنفس الأسعار أو أقل، والقدرة على تعظيم العوائد على الموارد المستهلكة في إنتاج هذه المنتجات/الخدمات".

وعليه، فإن مفهوم التنافسية ينطوي عن عناصر ثابتة وأخرى ديناميكية. وبشكل عام، ديناميكي يعني نشيط أو فعّال وقادر على العمل و/أو التغيير، بينما ثابت يعني ساكن أو جامد. وعلى الرغم من أن إنتاجية الدولة تحدد بوضوح قدرتها على الحفاظ على مستوى دخل مرتفع، فهي تعد أيضاً إحدى المحددات الرئيسية لعوائد الاستثمار؛ والتي تعد من أهم العوامل التي تُفسر إمكانيات نمو الاقتصاد.



## ما هي الإنتاجية؟

الإنتاجية كمصطلح ترجع إلى فعل أنتج أي "أن تصبح منتجا" (بمعنى قدرة الموارد الاقتصادية لدى الدولة على إنتاج كميات كبيرة من السلع أو الخدمات).

وبناء على مستوى الإنتاجية يمكن تحديد المستوى المستدام للرفاهة والازدهار الذي يمكن أن يحققه اقتصاد ما. وبعبارة أخرى، عادة ما تكون الاقتصادات الأكثر إنتاجية قادرة على تحقيق مستويات أعلى من الدخل لمواطنيها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستوى إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة في الدولة يحدد أيضاً معدلات العائد على الاستثمار في الاقتصاد. وتعد معدلات العائد على الاستثمار من المحركات الأساسية لمعدلات النمو الاقتصادي، وعليه، فإن الاقتصاد الأكثر إنتاجية هو الاقتصاد الأكثر تنافسية الذي من المرجح أن ينمو بشكل أسرع على المدى المتوسط إلى الطويل مقارنة بالاقتصادات الأقل تنافسية.

## نظرة عامة على طريقة قياس مؤشر التنافسية العالمي

وبالاستناد إلى مفاهيم التنافسية والإنتاجية وما يستتبعهم، يُعد المنتدى الاقتصادي العالمي تقريراً سنوياً عن القدرة التنافسية، والذي يقيس فيه الجوانب الأكثر أهمية للنمو طويل الأجل، مع التركيز على العوامل غير الملموسة والتي أصبحت أكثر أهمية في الوقت الراهن. وتشمل هذه العوامل الرئيسية مدى استعداد الدولة للتغيير، وقدرة جميع أصحاب المصلحة على التكيف ومرونتهم، بما في ذلك الحكومة.

## مؤشر التنافسية العالمي: الإصدار القديم





قبل تحديث مؤشر التنافسية العالمي في عام 2018، احتوى تقرير مؤشر التنافسية على ثلاث مراحل من تطور الدولة: المرحلة المعتمدة على العوامل والموارد الطبيعية، والمرحلة القائمة على الكفاءة والفاعلية، والمرحلة القائمة على المعرفة والابتكار. وتشمل هذه المراحل الثلاث ثلاثة فئات فرعية، تنقسم إلى 12 ركنًا من محاور التنافسية، وهي كالتالي: أولاً، "المتطلبات الأساسية" وهي تتكون من المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي. ويطلق على هذه المحاور متطلبات أساسية، حيث أنه يتم تناولها في المراحل الأولية للتنمية. ثانياً، "محفزات الكفاءة"، والتي تركز على الأسواق، التعليم العالي والتدريب، والجاهزية التكنولوجية. وتقيس هذه الفئة مدى استعداد الاقتصادات للتحويل نحو اقتصادات أكثر تقدماً وقائمة على المعرفة. ثالثاً، تتمثل الفئة الأخيرة في "الابتكار والتطور"، وكلاهما مجالان أكثر تعقيداً للقدرة التنافسية، ويتطلبان أن يكون الاقتصاد قادر على الاعتماد على الشركات، والمؤسسات البحثية ذات المستوى العالمي، فضلاً عن وجود حكومة مبتكرة وداعمة. وعادة ما تكون الدول الحاصلة على درجات عالية في هذه الركائز اقتصادات متقدمة ذات ناتج محلي إجمالي مرتفع للفرد.

## معايير التنافسية الاثني عشر



تم تقديم الإصدار الجديد من مؤشر التنافسية العالمي (4.0) في عام 2018. وقد تم تجميع معايير التنافسية في أربعة مجالات رئيسية. ويعد توفير "بيئة مواتية" هو أول هذه المجالات الأربعة، مع التركيز على المؤسسات، والبنية التحتية، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستقرار الاقتصاد الكلي. ويتمثل المجال الثاني في الحفاظ على "رأس المال البشري"؛ والذي يشمل تطوير القطاع الصحي ومهارات العمال. أما لمجال الثالث فهو "الأسواق"، والذي ينطوي على تطوير أسواق المنتجات، وتعزيز أسواق العمل والأنظمة المالية، وتوسيع حجم السوق. ويتمثل المجال الأخير في إنشاء "بيئة للابتكار" من خلال ديناميكية الأعمال وتعزيز قدرات الابتكار. وستتم مناقشة كل من هذه المعايير الاثني عشر وشرحها بالتفصيل أدناه.

Figure 1.1: The Global Competitiveness Index 4.0 framework

### Enabling Environment

	Pillar 1 <b>Institutions</b>
	Pillar 2 <b>Infrastructure</b>
	Pillar 3 <b>ICT adoption</b>
	Pillar 4 <b>Macroeconomic stability</b>



### Human Capital

	Pillar 5 <b>Health</b>
	Pillar 6 <b>Skills</b>

### Markets

	Pillar 7 <b>Product market</b>
	Pillar 8 <b>Labour market</b>
	Pillar 9 <b>Financial system</b>
	Pillar 10 <b>Market size</b>

### Innovation Ecosystem

	Pillar 11 <b>Business dynamism</b>
	Pillar 12 <b>Innovation capability</b>

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

# المجال الأول: بيئة مواتية

## المحور الأول: المؤسسات

ترتسم حدود البيئة المؤسسية من خلال الهيكل الإداري التي تتفاعل فيه الشركات والمؤسسات الحكومية والافراد من أجل خلق الثروة وإنتاج السلع والخدمات. ويعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص. وإن للبيئة المؤسسية أثراً كبيراً على التنافسية والنمو، حيث تؤثر على قرارات الاستثمار، وعمليات الإنتاج، وتوزيع المنافع، وكيفية دعم تكاليف التطوير والتقنيات. وعلاوة على ذلك، تبرز هذه البيئة المؤسسية جهود الحكومة تجاه السوق ومدى كفاءة عمليات السوق. وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على تباطؤ عملية التنمية، وترفع من تكاليف الأعمال. وتشمل هذه العوامل البيروقراطية، والفساد، والقواعد غير المنضبطة، والافتقار إلى الشفافية وعدم الاستقلالية. وعلى الرغم من أن الأدبيات الاقتصادية ركزت خصوصاً على المؤسسات العامة، فإن المؤسسات الخاصة تمثل أيضاً عنصر مهم في عملية إنتاج الثروة. وتلعب نظم المحاسبة ومعايير وضع التقارير والشفافية دوراً هاماً في مكافحة الغش وسوء الإدارة، وضمان حسن الإدارة والحفاظ على ثقة المستثمر والمستهلك. وتمثل شفافية القطاع الخاص أمراً ضرورياً للأعمال. ولذلك، ومن أجل ضمان الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب، من الممكن الاعتماد على ممارسات وأساليب التدقيق والمحاسبة لقياس شفافية القطاع الخاص.

## المحور الثاني: البنية التحتية

ويعكس هذا المحور مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة، والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق وإدماج واتصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية بتكلفة منخفضة. وتمثل البنية التحتية أمراً ضرورياً عندما يتعلق الأمر بتحديد مستوى النشاط الاقتصادي، وتحديد الأنواع المختلفة من الأنشطة الملائمة لكل دولة. وبالإضافة إلى ذلك، تلعب البنية التحتية دوراً هاماً في تقليل الآثار السلبية للمسافة والعمل على محاولة تنفيذ تدابير مختلفة من شأنها أن تساعد في تكامل الأسواق بتكلفة فعّالة. وتتمثل أحد الجوانب الرئيسية للبنية التحتية في الحفاظ على وسائل النقل المناسبة جنباً إلى جنب مع طرق النقل الملائمة؛ والتي تشمل السكك الحديدية، والطرق، ووسائل النقل الجوي؛ من أجل تسهيل حركة العمالة والسلع والخدمات. ويعمل هذا المحور على تقليل الفروق الواضحة داخل الدول من خلال تنفيذ عمليات البنية التحتية المختلفة.

## المحور الثالث: الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يقيس هذا المحور مدى سرعة تبني الاقتصاد للتقنيات الحالية من أجل تحسين إنتاجية الصناعات الخاصة به، مع التركيز بشكل خاص على قدرة الاقتصاد على الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في أنشطته اليومية وعمليات الإنتاج لزيادة الكفاءة وتحفيز الابتكار. ويعد الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من عوامل التمكين الرئيسية للجاهزية التكنولوجية الشاملة للدول. فقد تم التأكيد على ذلك أيضًا خلال جائحة كورونا عام 2020، فلولا التحوّل إلى العمل عبر الإنترنت، لكان تم إغلاق كل شيء في الاقتصاد تمامًا. وقد تم استبعاد على الفور من الاقتصاد أي شخص ليس لديه إمكانية الوصول لأي شكل من أشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك أي شخص يواجه صعوبة في الانتقال إلى العمل عبر الإنترنت. ويختلف التوافر التكنولوجي المعني في هذا المحور عن الابتكار والذي يعد أساس المحور الثاني عشر، والمعني بقدرة الدولة على إجراء البحوث وتطوير تقنيات جديدة.

ومن الجدير بالذكر، إن قدرة التكنولوجيا على تحسين وتعزيز الإنتاجية لا ترتبط بما إذا كانت التكنولوجيا المستخدمة قد تم تطويرها داخل حدود الدولة أم لا، حيث يمكن استخدام التكنولوجيا في أي دولة، وتكون الآثار غير المباشرة (بين الدول وبين الصناعات المختلفة) مفيدة بنفس القدر لجميع الأطراف المعنية. والقضية الأساسية هي أن تكون الشركات العاملة في الدولة لديها حرية في الوصول إلى المنتجات المتطورة والخبرات إلى جانب القدرة على تطبيقها في الحياة الواقعية. وعادة، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً رئيسياً في نقل الخبرات والتكنولوجيا الأجنبية، خاصة بالنسبة للدول التي تعد في المراحل الأقل تقدماً من التطور التكنولوجي.



## المحور الرابع: استقرار الاقتصاد الكلي

يعكس هذا المحور أداء وسياسة الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، فاستقرار الاقتصاد الكلي يعتبر من أهم عناصر البيئة السليمة لممارسة الأعمال، وبالتالي يلعب دوراً أساسياً في تحفيز القدرة التنافسية للدولة. وبينما تُظهر الحقائق أن أمن الاقتصاد الكلي وحده لا يمكنه بناء إنتاجية دولة ما، فمن المتصور أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يدمر اقتصاد الدولة، كما حدث مؤخراً في دول مختلفة في أوروبا. فالحكومة لا تستطيع تقديم أنواع مختلفة من المساعدات بفعالية في حال تم إدارتها بمستويات عالية من العجز المالي. وكذلك، يحد العجز المالي للدولة من قدرة بيئة الأعمال على الاستجابة أو التفاعل مع الدورات التجارية والاقتصادية العالمية، كما أن ارتفاع معدل التضخم يحد من قدرة الشركات على العمل بكفاءة وتحقيق الأرباح. وعليه، فإنه يصعب على الدولة تحقيق التنمية المستدامة عند عدم توفر استقرار في الاقتصاد الكلي.

# المجال الثاني: رأس المال البشري

## المحور الخامس: الصحة

يعد وجود قوة عاملة صحية أمراً ضرورياً لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية للدولة. ففي حالة ضعف الحالة الصحية أو مرض العمال داخل الشركة وعدم قدرتهم على تحمل مقدار العمل الملتزمين به، فسيؤدي ذلك إلى عدم إتمام عملهم بشكل جيد كما لو كانوا في حالة صحية أفضل. ويترتب على عدم قدرة العمال على العمل بكامل طاقتهم تحمّل الشركات تكاليف أعلى لأن العمال سيحتاجون إلى أيام إجازة للشفاء أو التعافي. وعليه، ستعمل الشركات نتيجة لذلك بمستويات عمل وكفاءة أقل. ومن أجل استيعاب العمال المرضى الذين يساهموا في انخفاض مستويات الإنتاجية، ينبغي زيادة الاستثمار في الخدمات الصحية لضمان عدم حدوث أي تراجع في أداء الشركة. ومن المتوقع أن يكون لتحسين الخدمات الصحية تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي للشركات، كما سيركز على الجانب الأخلاقي من خلال مراعاة الموظفين داخل القوى العاملة.

## المحور السادس: المهارات

عادة ما تكون مجموعة مهارات العامل مكتسبة من التعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب المهني الذي يتلقاه (إذا حصل على أي نوع من التدريب). ويعد دائماً وجود تعليم جيد ذي جودة مرتفعة عاملاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتقال من عمليات الإنتاج البسيطة إلى عمليات إنتاج أكثر كفاءة وتنافسية. ويجب أيضاً أن يكون التعليم الجيد مصحوباً بتدريب مهني مستمر كشكل من أشكال الصيانة لدعم مستوى الجودة التي تم الوصول إليه، والبقاء على دراية دائمة بأحدث التكنولوجيات المطورة، والمهارات المطلوبة من قِبَل أصحاب العمل، والعمليات الأكثر كفاءة. ويحتاج الاقتصاد في ظل العولمة الحالية (في مصر وغيرها) إلى عمال مهنيين جيداً وقادرين على القيام بالمهام المعقدة، والتكيف بسرعة مع متطلبات العمل المتغيرة. ويتناول هذا المحور بشكل أساسي الجوانب المتعلقة بمعدلات التوظيف، وجودة ونوعية التعليم، وعدد سنوات التعليم، ونطاق التدريب المهني لضمان التحديث المستمر لمهارات العمال.

## المجال الثالث: الأسواق

### المحور السابع: سوق المنتجات

تعد الدول التي لديها أسواق سلع كفاء في الوضع المناسب لتقديم مزيج أكثر كفاءة وتنافسية من السلع والخدمات لتلبية احتياجات أسواقها وأسواق شركائها التجاريين الرئيسيين. وتعد المنافسة الصحية في السوق مهمة في دفع كفاءة السوق، مما يرفع من إنتاجية الأعمال، من خلال ضمان أن الشركات الأكثر كفاءة هي تلك التي تزدهر. ومن أجل الحصول على أفضل بيئة ممكنة لتبادل السلع يتطلب الأمر أيضاً وجود حد أدنى من التدخل الحكومي الذي يعيق النشاط التجاري، وذلك نظراً لاحتمالية اختلاف أهداف الحكومة عن تلك الخاصة بالشركة الهادفة لتعظيم الكفاءة. ومن أمثلة السياسات الحكومية التي قد تعيق كفاءة سوق السلع والمنتجات: الضرائب التشويهية والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن الضروري أن يتم الأخذ في الاعتبار ترابط الأسواق الدولية، حيث أثبت الواقع العملي أن السوق المفتوحة تزدهر وتنمو، لا سيما في أعقاب أي أزمة اقتصادية. وتعتمد كفاءة السوق أيضاً على ظروف الطلب مثل توجهات العملاء وثقافة المشتري. ولأسباب ثقافية أو تاريخية، قد يكون مستوى طلب العملاء أكثر في بعض الدول مقارنة بدول أخرى. ويمكن أن يخلق ذلك ميزة تنافسية هامة، لأنه يجبر الشركات على أن تكون أكثر ابتكاراً وتركز على خدمة العملاء، وبالتالي يفرض هذا الأمر الانضباط اللازم لتحقيق الكفاءة في السوق.

## المحور الثامن: سوق العمل

يعكس هذا المحور فاعلية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ويقيم أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي. كما أن هذا المحور يقيس مرونة سوق العمل في توجيهه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة. وتعد كفاءة ومرونة سوق العمل أمراً بالغ الأهمية لضمان تخصيص العمال في الاستخدامات الأكثر فعالية داخل الاقتصاد وتزويدهم بالحوافز لبذل قصارى جهدهم في وظائفهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرونة في نقل العمال من وظيفة إلى أخرى بسرعة وبتكلفة منخفضة، والسماح بتقلبات الأجور دون حدوث اضطراب اجتماعي، هو أيضاً أمر حيوي للحفاظ على سوق عمل فعّال ومنتج. ويعد جمود سوق العمل، خاصة في الدول العربية، أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل بطالة الشباب. ومن العوامل الأخرى التي تساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الحواجز التي تحول دون دخول سوق العمل، مثل الافتقار إلى المهارات والتعليم. ويجب أن تضمن أسواق العمل الفعّالة وجود حوافز قوية واضحة للموظفين وبذل الجهود اللازمة لتعزيز الجدارة في مكان العمل. وعلاوة على ذلك، تفتقر العديد من الدول العربية إلى عنصر المساواة بين الرجل والمرأة في جميع بيئات العمل، من حيث فجوة الأجور، والتحرش في مكان العمل الذي لا تزال المرأة تواجهه. وهذه العوامل مجتمعة في حال الاهتمام بها، لها تأثير إيجابي على أداء العمال ومدى قدرة الدولة على جذب المواهب، وتزداد أهمية هذه الجوانب مع زيادة نقص المواهب.

## المحور التاسع: النظام المالي

يعكس هذا المحور كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية، بالإضافة إلى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين. ويقوم القطاع المالي بتوجيه الموارد إلى تلك المشاريع الريادية أو الاستثمارية ذات أعلى معدلات متوقعة للعائد، بدلاً من توجيهها إلى المشروعات المعتمدة على الصلات السياسية. لذلك فإن التقييم الشامل والدقيق والصحيح للمخاطر هو عنصر أساسي للحصول على سوق مالي سليم. ويعد الاستثمار في الأعمال التجارية أمراً بالغ الأهمية للإنتاجية مما يدفع الاقتصادات إلى تعزيز الأدوات المالية المتطورة بهدف إتاحة رأس المال لاستثمارات القطاع الخاص من مصادر مختلفة، مثل القروض من قطاع مصرفي سليم، وأسواق الأوراق المالية المنضبطة، ورأس المال الاستثماري. ومن أجل تنفيذ جميع هذه الوظائف، يجب أن يكون القطاع المصرفي موثوق فيه ويتسم بالشفافية، وكما يستلزم الأمر وجود سلطات تنظيمية مناسبة وحازمة في الأسواق المالية لحماية المستثمرين والجهات الاقتصادية الفاعلة الأخرى.

## المحور العاشر: حجم السوق

يؤثر حجم السوق المحلي على الإنتاجية حيث أن كبر حجم السوق يتيح ميزة وفورات الحجم، وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج. وقد كانت الأسواق المتاحة للشركات، محدودة تقليدياً بالحدود الوطنية. ولكن في عصر العولمة، حلت الأسواق الدولية محل الأسواق المحلية، لا سيما في الدول الصغيرة، حيث أصبح التبادل التجاري أسهل من ذي قبل. وقد عاد عصر العولمة بالنفع على الدول الصغيرة، وذلك لأن الانفتاح التجاري يمثل عامل هام لنمو الدولة. ونظراً لأن التجارة تلعب دوراً حيوياً في نمو الدول، يمكن اعتبار الصادرات بدائل للطلب المحلي، كما أنها تساهم في تحديد حجم الأسواق ودرجة النمو. وإن ضم كل من الأسواق المحلية والأجنبية في قياس وتحديد حجم السوق، يمنح ميزة للاقتصادات التي تركز على الصادرات والمناطق الجغرافية التي تضم العديد من الدول ولكن لديها سوق مشتركة واحدة (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي).

# المجال الرابع: بيئة الابتكار

## المحور الحادي عشر: تعقّد وتطور بيئة الأعمال

يتضمن هذا المحور: نوعية بيئة الأعمال، ومدى تطور سير الأعمال، وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية، ومدى استخدام تلك الشركات لأساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية، وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة، ومدى تطور مجمعات الأعمال المتخصصة (clusters) في الدولة والتي لها دور فاعل في تحفيز القدرة على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر آليات إنتاج متقدمة نسبياً. لا شك في أن تطور (sophistication) أساليب إدارة شركات الأعمال، يؤدي إلى تعزيز الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات. ويختص تطور هذه الأساليب بعنصرين مترابطين ترابطاً معقّداً، وهما: جودة شبكات الأعمال العامة في دولة ما، وجودة عمليات واستراتيجيات كل شركة منفردة. وتعتبر هذه العوامل ذو أهمية بالغة للدول، خاصة في مراحل التطور المتقدمة، حين تكون المصادر الأولية لتحسين الإنتاجية قد استنفدت، إلى حدّ بعيد. ويعد مستوى جودة شبكات الأعمال والصناعات الداعمة في دولة ما، وهي جودة نقيسها بعدد المنتجين المحليين ومستواهم ومدى تعاونهم، أمراً ضرورياً لعدة أسباب. فعندما تكون الشركات والمنتجون في قطاع ما على اتصال فيما بينهم، ضمن مدى جغرافي قريب، في شكل عناقيد (clusters)، فإن ذلك يعزز من الكفاءة. ومن خلال وجود أسواق أكثر كفاءة، تنشأ فرص أكبر للنمو. وعلاوة على ذلك، يفسح ذلك الأمر المجال للتجديد والابتكار في أساليب العمل والمنتجات، وتقل الحواجز أمام دخول شركات جديدة ناشئة. أما الاستراتيجيات وأساليب العمل المتقدمة في شركات الأعمال الفردية (العلامة التجارية، والتسويق، والتوزيع، ووسائل الإنتاج المتطورة، وإنتاج منتجات متقدمة وما إلى ذلك) فإنها تعود بالنفع على مجمل الاقتصاد، وتستفيد منها الشركات الأخرى، لتحسين أساليب عملها وتحديثها، في كل قطاعات الأعمال في الدولة.



## المحور الثاني عشر: القدرة على الابتكار

يعكس هذا المحور البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات وطنية سواء كانت عامة أو خاصة، ومراكز البحث والتطوير، وتوفر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.

يمكن أن ينشأ الابتكار من المعرفة الجديدة، التكنولوجية وغير التكنولوجية. ونظرًا لأن الابتكار غير التكنولوجي يرتبط بدرجة وثيقة بالمهارة والخبرات وظروف العمل التي توفرها النظم والتي تم تناولها في المحور الحادي عشر، فإن هذا المحور يهتم بشكل أساسي بالابتكار التكنولوجي. ومن أجل منع العوامل الاقتصادية مثل تحسين المؤسسات أو الحد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي من تحقيق تناقص في العائد، فإنه من الضروري الاهتمام بالابتكار التكنولوجي للحفاظ على القدرة التنافسية وتعزيز الإنتاجية. ويتعلق الابتكار التكنولوجي بفتح أبواب وإمكانيات جديدة لتقديم منتجات وخدمات أفضل بمستوى الموارد المتاحة أيًا كان. يوعد الابتكار أمرًا حيويًا بشكل خاص للاقتصادات التي وصلت إلى ذروة معرفتها، واستنفدت مواردها، وتحتاج إلى أن تكون كفاء بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالإنتاجية. وتتمتع الدول الأقل تقدمًا بميزة لأنها لا تزال قادرة على تحسين إنتاجيتها من خلال اعتماد التكنولوجيات المتاحة. إلا أن هذا الأمر يصبح غير كافي بالنسبة للدول المتقدمة التي وصلت بالفعل إلى ذروة مواردها التكنولوجية المتاحة. وينبغي على الشركات في هذه الدول تصميم وتطوير منتجات وعمليات متطورة للحفاظ على الميزة التنافسية والانتقال نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. ويتطلب هذا الأمر توافر بيئة محفزة للابتكار يساندها كل من القطاعين الخاص والعام، فضلًا عن الأموال الكافية للاستثمار في البحث والتطوير. وتشمل متطلبات تلبية هذه الاحتياجات توافر مؤسسات بحث علمي عالية الجودة قادرة على إنتاج المعرفة الضرورية لبناء التكنولوجيا الجديدة، والتعاون المكثف بين الجامعات والصناعات في الأبحاث والتطوير التكنولوجي، وحماية الملكية الفكرية، إضافة إلى مستوى رفيع من المنافسة، وإتاحة رأس المال الاستثماري ومصادر التمويل الأخرى.

## Country Profile

## ملف الدولة

2019

جمهورية مصر العربية

1,001.5	المساحة الكلية (كم مربع) (بالألف)
100, 388,073	عدد السكان
303.175	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار، بالأسعار الجارية)
5.6	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
2,573.30	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
0.96	الناتج المحلي الإجمالي (PPP) (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم)
3.3	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لمدة 10 سنوات
2.6	متوسط التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر لمدة 5 سنوات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
13.9	معدل التضخم
11.40	معدل البطالة
0.6	مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي 0-1 (المساواة بين الجنسين)
31.8	معامل جيني للدخل 0 (المساواة الكاملة) - 100 (عدم المساواة الكاملة)

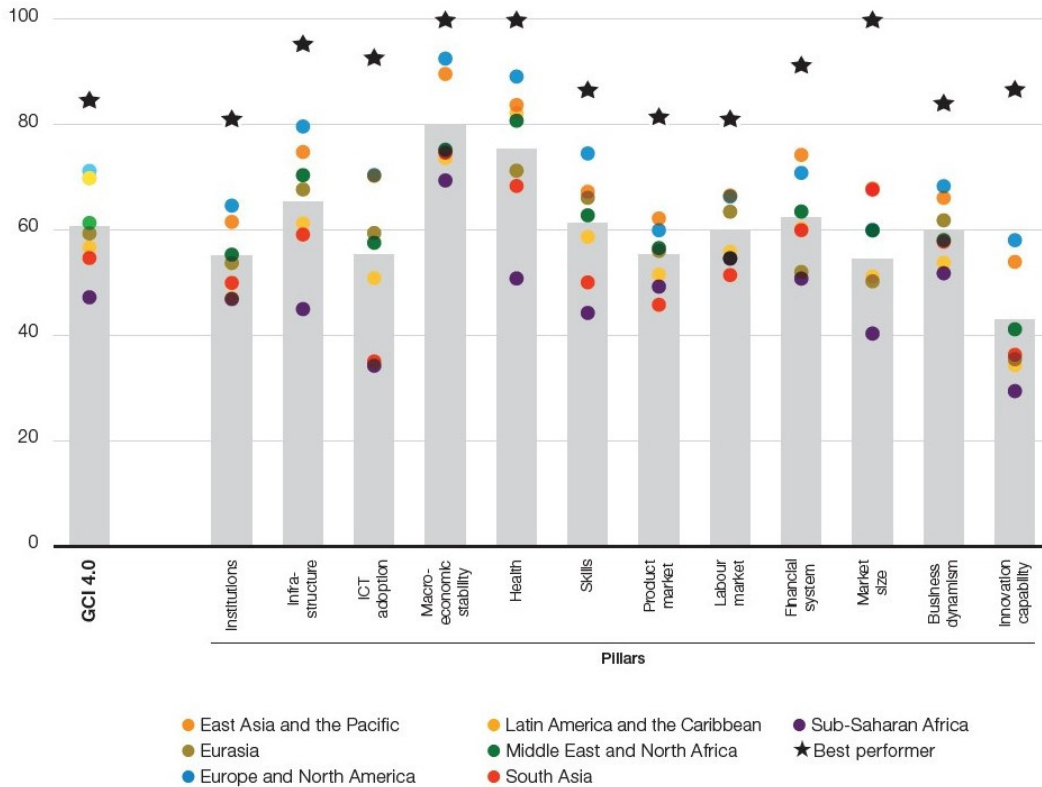


## وضع التنافسية في مصر

فحسًا لتقرير مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019، احتلت مصر المرتبة 93 من 141 دولة، مع مجموع 55 درجة على مقياس 100 (100 هي أفضل درجة). وتُصنف مصر حاليًا ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، ومجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول المدرجة في التقرير يختلف من سنة إلى أخرى، مما يؤثر بدوره على مكانة مصر وترتيبها. وقد تم تقييم وضع مصر في المجالات الأربعة الخاصة بمؤشر التنافسية العالمي، والتي سيتم عرضها في هذا الجزء. بالإضافة إلى ذلك، حصلت مصر على درجة من 100 لكل محور ومرتبة بين الدول الأخرى.

Figure 1: The state of global competitiveness in 2019

Average score (0-100)



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي (2019)

## الملاحظات الرئيسية

بالنسبة لمجال البيئة المواتية، سجلت مصر درجات على المحاور الأربعة في هذا المجال كالتالي: 51 للمؤسسات، و73 للبنية التحتية، و41 لاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأخيراً 45 لاستقرار الاقتصاد الكلي. أما فيما يتعلق بالمجال الثاني وهو رأس المال البشري فقد حصلت مصر على 65 درجة في الصحة و54 بالنسبة للمهارات.

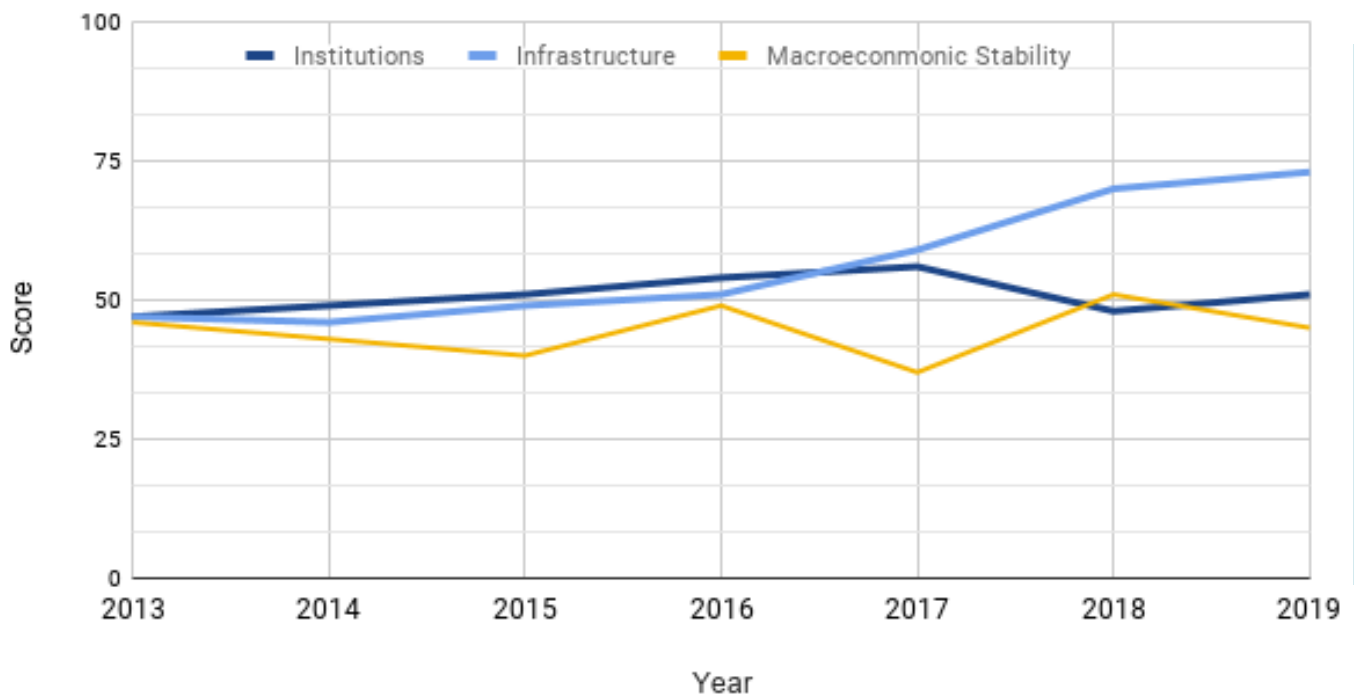
وفي مجال الأسواق، سجلت مصر 51 نقطة في سوق المنتجات، و49 في سوق العمل، و56 في النظام المالي، و74 في حجم السوق. وتعتبر نتيجة مصر وترتيبها لحجم السوق الأعلى في جميع المحاور الاثني عشر، تليها البنية التحتية. وأخيراً، بالنسبة لمجال بيئة الابتكار، حصلت مصر على 56 درجة في تعقّد وتطور بيئة الأعمال و40 درجة فيما يخص القدرة على الابتكار. ويوضح الجدول أدناه الدرجات التي حصلت عليها مصر في كل محور وترتيبها بين الدول الأخرى لعام 2019.

الرتبة / 141 دولة	مجموع النقاط / 100	المحور	المجال
82nd	51	المؤسسات	بيئة مواتية
52th	73	البنية التحتية	
106th	41	الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
135th	45	استقرار الاقتصاد الكلي	
104th	65	الصحة	رأس المال البشري
99th	54	المهارات	
100th	51	سوق المنتجات	الأسواق
126th	49	سوق العمل	
92th	56	النظام المالي	
23th	74	حجم السوق	
95th	56	تعقّد وتطور بيئة الأعمال	بيئة للابتكار
61st	40	القدرة على الابتكار	

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي (2019)

ومن أجل فهم الوضع الحالي لمصر، سيتم تقييم أدائها وفقاً للمؤشر بين عامي 2013 و2019. وكما ذكرنا سابقاً، نظراً لوجود تغييرات في المجالات والماور التي يتكون منها مؤشر التنافسية العالمي، سيتم مقارنة وضع مصر في الماور التي لم تشهد أي تغييرات. بداية، تحسن وضع مصر في مؤشر التنافسية الإجمالي بشكل طفيف بين عامي 2013 و2019، حيث احتلت المرتبة 118 من 148 دولة في عام 2013، مقارنة بالمرتبة 93 من 141 دولة في عام 2019. كذلك، شهد درجة مصر وترتيبها في الماور الاثني عشر نمواً مطرداً. فمن حيث الترتيب، تقدمت مصر 40 مرتبة في محور المؤسسات، و46 مرتبة بالنسبة لمحور البنية التحتية. ومع ذلك، فقد تذبذبت مرتبة ودرجة مصر في محور استقرار الاقتصاد الكلي على مر السنين، حيث احتلت المرتبة رقم 100 واستمرت ترتيبها في التحسن حتى عام 2017، ثم تراجعت إلى المرتبة 135 في 2019.

### Enabling Environment (Egypt 2013-2019)



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية (2013 - 2019)

وفيما يتعلق بالماور الأخرى للمؤشر، شهدت مصر نمواً ثابتاً في محور حجم السوق، حيث بدأ عند درجة 69 ثم ارتفع إلى 74. وشهد النظام المالي تحسن مماثل في الأداء، فضلاً عن محور القدرة على الابتكار، والذي تحسن فيه وضع مصر بشكل كبير حيث ارتفعت مرتبة مصر إلى 61 في عام 2019 مقارنة بالمرتبة 120 في عام 2013.

## مقارنات دولية

وأحد الطرق الأخرى لتقييم وضع مصر هي مقارنة أدائها بأداء ووضع دول أخرى ذات هيكل اقتصادي مماثل. وقد تم تحديد دولتين لهذا الغرض وتم تحليل أدائهما بجانب أداء مصر لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف. والدولتان التي وقع الاختيار عليهما هما الهند وكينيا. وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول ونتائج الأداء عبر المحاور الاثني عشر لمؤشر التنافسية العالمي.

## Country Profile

## ملف الدولة

2019

الهند

3,287.3	المساحة الكلية (كم مربع) (بالألف)
1.366	عدد السكان
2.875	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار، بالأسعار الجارية)
4.9	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
2,036.20	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
7.77	الناتج المحلي الإجمالي (PPP) (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم)
6.4	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لمدة 10 سنوات
1.8	متوسط التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر لمدة 5 سنوات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
4.5	معدل التضخم
2.6	معدل البطالة
0.7	مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي 0-1 (المساواة بين الجنسين)
35.7	معامل جيني للدخل 0 (المساواة الكاملة) - 100 (عدم المساواة الكاملة)



## Country Profile

## ملف الدولة

2019

كينيا

580.4	المساحة الكلية (كم مربع) (بالألف)
52,573,973	عدد السكان
95.503	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار، بالأسعار الجارية)
5.9	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
1857.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
0.13	الناتج المحلي الإجمالي (PPP) (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم)
5.1	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لمدة 10 سنوات
1.4	متوسط التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر لمدة 5 سنوات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
5.1	معدل التضخم
9.3	معدل البطالة
0.7	مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي 0-1 (المساواة بين الجنسين)
40.8	معامل جيني للدخل 0 (المساواة الكاملة) - 100 (عدم المساواة الكاملة)





## الهند

تم تصنيف الهند على أنها دولة ذات دخل متوسط منخفض، حيث حصلت على درجة إجمالية تبلغ 61 في مؤشر التنافسية العالمي، بينما بلغت الدرجة التي حصلت عليها مصر 55 درجة. ومع ذلك، احتلت الهند المرتبة 68 من بين 141 دولة في تقرير التنافسية العالمية لعام 2019، بينما احتلت مصر المرتبة 93. وتشتهر دولة الهند بعدد سكانها الكبير واقتصادها غير الرسمي المتنامي. وتتقارب قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الهند ومصر. وبالإضافة إلى ذلك، تم تصنيف الدولتين على أنهما اقتصادات ناشئة، إلا أن أداء الهند قد حصل على اعتراف دولي، حيث دخلت الهند في العديد من المنظمات والمؤسسات الاقتصادية. على الرغم من أن الهند كانت تعاني من تقلبات شديدة في اقتصادها وقيمة العملة الخاصة بها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أنها تمكّنت من الحفاظ على أدائها وتحسين وضعها تدريجياً على مدار السنوات القليلة الماضية. وبالتالي، فإن قصة نجاح الهند وأوجه التشابه الاجتماعية والاقتصادية النسبية بينها وبين مصر تجعلها مثال جيد للمقارنة.

فيما يخص المجالات الأربعة لمؤشر التنافسية العالمي، تحسن وضع الهند في المحاور الخاصة بـ"البيئة المواتية" خلال الفترة من 2013-2019. فقد شهدت دولة الهند أكبر تحسن في محور استقرار الاقتصاد الكلي، حيث ارتفع ترتيب الهند من 110 في 2013 إلى 43 في 2019.

كذلك، تمتلك الهند أحد أكبر الأسواق على مستوى العالم من حيث الحجم، فقد احتلت المرتبة رقم 3، ولم يتغير هذا الترتيب على مدار الفترة المذكورة.

وفيما يتعلق بمجال "الأسواق"، في منطقة الأسواق، تمكنت مصر من التفوق على الهند في تحقيق تقدم في ترتيبها والدرجات التي حصلت عليها في محور حجم السوق، ومحور سوق العمل والنظام المالي. ومع ذلك، تراجع ترتيب كل من مصر والهند في محور سوق المنتجات ومحور تعقّد وتطور بيئة الأعمال. وأخيراً، تمكّن كل من الدولتين من تحقيق تقدم في مجموع درجات محور القدرة على الابتكار.

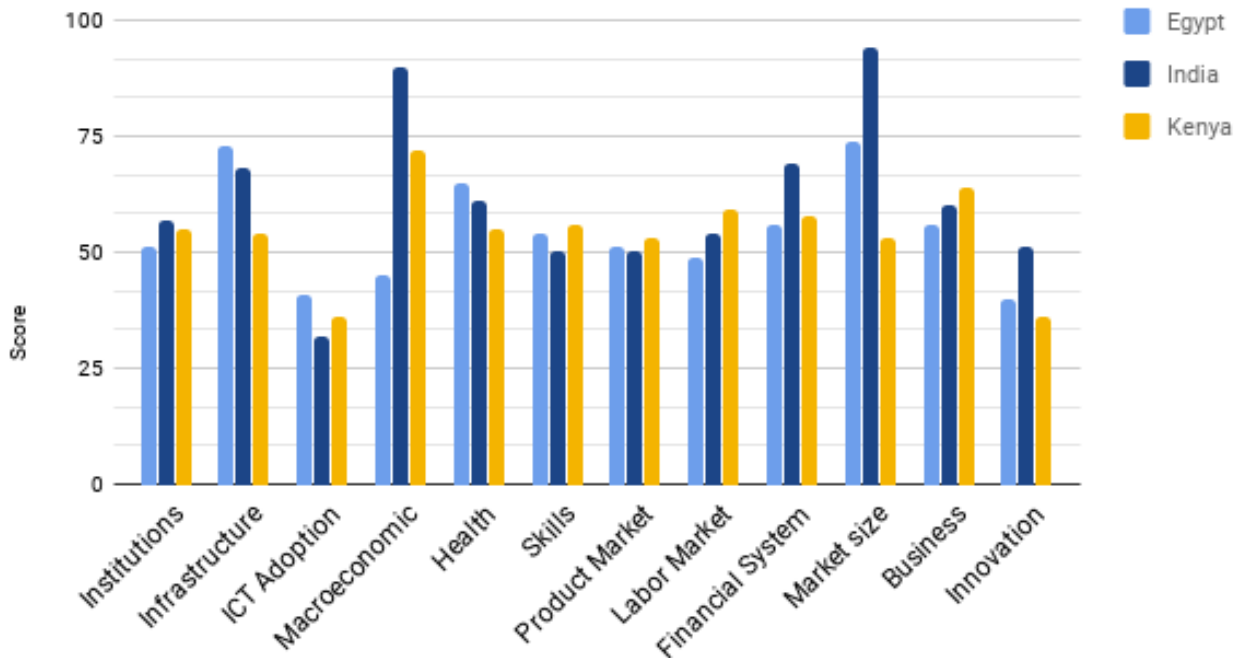
## كينيا

تعد كينيا دولة ذات دخل متوسط منخفض، واحتلت المرتبة 95 في تقرير مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019، وقد حصلت على درجة إجمالية قدرها 54 درجة. وتتقارب تلك الأرقام مع ترتيب مصر (93) والنتيجة الإجمالية التي حصلت عليها (55)، مما يجعل المقارنة بين الدولتين جديرة بالاهتمام. وتعتبر كينيا واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في منطقة جنوب صحراء إفريقيا، والقارة ككل أيضاً. وعلى الرغم من قلة عدد سكان كينيا (حوالي 52 مليون نسمة اعتباراً من عام 2019)، إلا أن كلا الدولتين يعانوا من معدلات بطالة مماثلة، وأرقام متقاربة للغاية بالنسبة لدرجة الفجوة العالمية بين الجنسين ومعامل جيني للدخل.

خلال الفترة بين عامي 2013 و2019، تذبذب تصنيف كينيا بين المرتبة 90 والمرتبة 99. ومع ذلك، تمكنت كينيا من الحفاظ على درجاتها الإجمالية خلال هذه الفترة. وقد شهدت كينيا خلال هذه الفترة تقدم ملحوظ في العديد من المحاور مثل المؤسسات، واستقرار الاقتصاد الكلي، وتعقّد وتطور بيئة الأعمال. ومع ذلك، كان هناك انخفاض حاد في الدرجات الخاصة بمحور سوق العمل الكيني، حيث احتل المرتبة 35 من أصل 148 في عام 2013، ووصل إلى المرتبة 79 من أصل 141 في عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض ترتيب كينيا في النظام المالي والبنية التحتية وسوق المنتجات والقدرة على الابتكار خلال نفس الفترة.

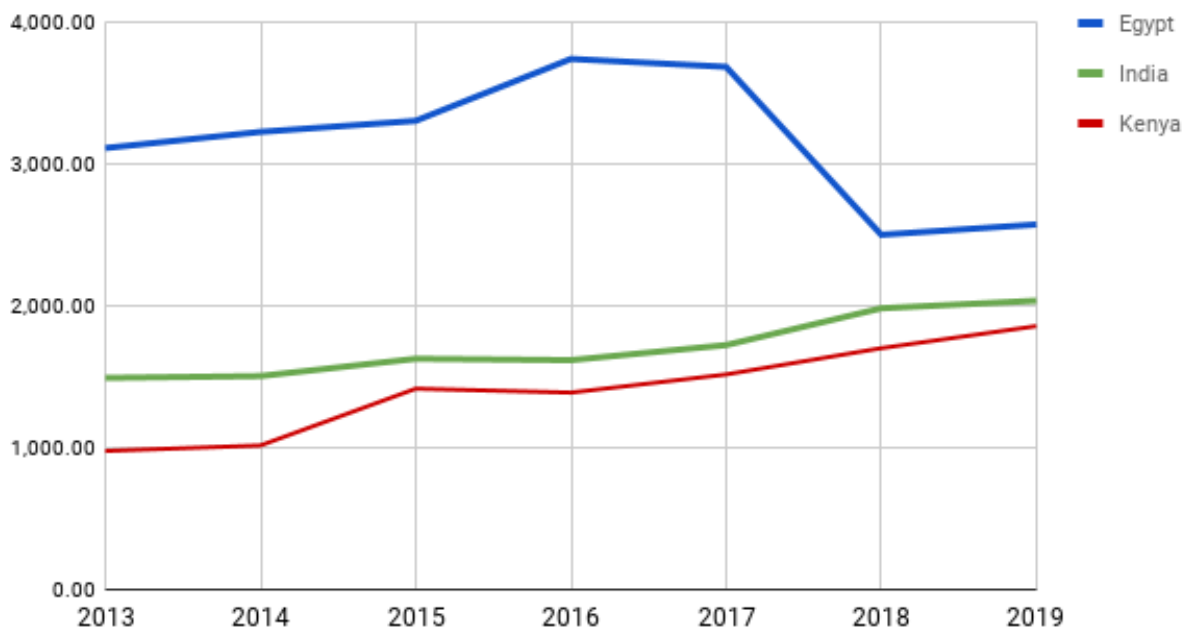
شهد الاقتصاد الكيني تغيرات جذرية على مدى العقد الماضي، حيث تم الاعتماد على نظام جديد للحكومة الاقتصادية والسياسية. ومن خلال التركيز على الحد من الفقر وتحسين الصحة والبنية التحتية، فإن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الناجحة في كينيا هي التغييرات التي يجب الاقتداء بها داخل القارة الأفريقية. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المقدر في كينيا حوالي 5.9% في عام 2019. وبذلك، تنتهج كينيا مسار نمو مشابه لمصر. وبين عامي 2013 و2019 فقط، تمكنت من مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً على الرغم من الزيادة في عدد سكانها.

### 2019 GCI Scores



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية (2019)

### GDP per Capita US\$ (2019)



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية (2013 - 2019)

## الخاتمة

في حين أثبتت الإصلاحات الاقتصادية في مصر نجاحها بشكل ثابت، كما هو واضح من التحسن في مرتبة مصر في معظم المجالات والمحاور، إلا أن مصر لا تزال متأخرة عن متوسط الدرجة الإجمالية الإقليمية للمؤشر. وبالمقارنة مع الهند وكينيا، تتراجع مصر إلى حد ما في أدائها عن الاقتصادات الناشئة الرئيسية مثل الهند، ولكنها في مكانة متقاربة مقارنة بكينيا. وبالتالي، للحفاظ على النمو الاقتصادي الذي شهدته الدولة على مدار السنوات القليلة الماضية واستدامته، ومن أجل الإبقاء على مكانتها العالمية كالاقتصاد الناشئ، يجب توجيه الاهتمام نحو المجالات التي يمكن أن تحسن الدولة فيها من أدائها.

## المراجع

Kenya and the IMF. (2019, December 26). Retrieved July, 2020, from <https://www.imf.org/en/Countries/KEN>

India and the IMF. (2019, December 23). Retrieved July 30, 2020, from <https://www.imf.org/en/Countries/IND>

Arab Republic of Egypt and the IMF. (2018, January 22). Retrieved July, 2020, from <https://www.imf.org/en/Countries/EGY>

Schwab, K. (n.d.). *The Global Competitiveness Report 2019 (Rep.)*. World Economic Forum. Retrieved 2019, from [http://www3.weforum.org/docs/WEF\\_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf](http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf)

Dr Gareth Price Senior Research Fellow, Price, D., & Fellow, S. (2020, June 12). *Will COVID-19 Trigger Economic Reform in India?* Retrieved July, 2020, from <https://www.chathamhouse.org/expert/comment/will-covid-19-trigger-economic-reform-india>

“CountryProfile.”DataBank, [databank.worldbank.org/views/reports/reportwidget.aspx?Report\\_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n&country=EGY](http://databank.worldbank.org/views/reports/reportwidget.aspx?Report_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n&country=EGY).

“CountryProfile.”DataBank, [databank.worldbank.org/views/reports/reportwidget.aspx?Report\\_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n&country=IND](http://databank.worldbank.org/views/reports/reportwidget.aspx?Report_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n&country=IND).

“CountryProfile.”DataBank, [databank.worldbank.org/views/reports/reportwidget.aspx?Report\\_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n&country=KEN](http://databank.worldbank.org/views/reports/reportwidget.aspx?Report_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n&country=KEN).

The World Bank. “Overview.” World Bank, 31 July 2020, [www.worldbank.org/en/country/kenya/overview#2](http://www.worldbank.org/en/country/kenya/overview#2).

African Development Bank Group. “Kenya Economic Outlook.” African Development Bank - Building Today, a Better Africa Tomorrow, African Development Bank Group, 13 Feb. 2020, [www.afdb.org/en/countries-east-africa-kenya/kenya-economic-outlook](http://www.afdb.org/en/countries-east-africa-kenya/kenya-economic-outlook).